طبق الاصل

مؤيد نعمة

عندما يتحول الصحفيون الاميركيون إلى أبواق

الصحافة لا تمتلك الجرأة على معارضة السلطة

بقلم : تود جيتلان

مثلما اكد الصحفي المشهور / أ - ف - ستون / الذي ادان المكارثية والحرب الاميركية في فيتنام بشكل خاص ، فان كل الحكومات تكذب ، وهي تكذب سهواً واهمالاً او خلطاً والتباساً ، انها تدفن وتخنق كل الحقائق المثيرة للازعاج ، وتفعل ذلك باستمرار وبشكل منهجي وبلا حياء - وليس في ذلك ما يدهش حقاً ، ولماذا لا تحاول تلك الحكومات الهيمنة على اجواء المعلومات! هكذا قال العقيد ريتشارد لونج مسؤول العلاقات العامة في فرقة المارينز.

لقد استطاعت السلطات العامة الاعتماد على الدعم المتحمس لوسائل الاعلام، لأن اعضاء الصحافة لفظوا دعايتها إلى درجة مخجلة، واسباب ذلك عديدة فالصحفيون والمحررون هلعون وسذج في آن واحد، فهم يسمحون بالتملق دون ان يكون لديهم رد فعل ويخشون من المضي بعيداً جداً ازاء جمهور يحترمونه عندما يكون محافظا، وبمعنى آخر رجعياً اكثر مما كان يسارياً.

وهم مستعدون لكل عمليات الالتفاف والالتواء لاقناع صانعي الرأي العام، ويمنحون المصادر الرسمية فائدة الشك، وبعد ذلك يخشون من كل ما يشبه الرأي المستقل الذي صار يعتبر دليلاً على القلق المهني، ويرتعبون من فكرة ان يخسروا منافذهم المفضلة ويخشون من القيام بالفضح التفصيلي للانحراف والفساد الرسمي وبالتالي من نفور المشاهدين والقراء، ويرغمهم اربابهم الذين يستجدون محاباة الكبار في هذا العالم على تلطيف حدة انتقاداتهم، وهكذا تخضع وسائل الاعلام للاغراء وتتحول إلى ابواق وتبدو الاكاذيب في نهاية المطاف معقولة ومقبولة بسبب تكرارها الشديد.

وحتى اليوم لا يستطيع قطاع الاعلان، او انه لا يريد الاعتراف بسعة فشله وباسباب ذلك الفشل، وعدم القدرة على النقد الذاتي في وسائل الاعلام لا يبعث على الاعتقاد بانها سترفض في المرة القادمة السكوت عن دعاية الدولة او تحملها، وثمة توقع دائماً بان يقبل مسؤولو التلفزيون الجدد الكبار باية مسؤولية للمساهمة في جر البلد إلى حرب كارثية، وفي الحقيقة، لم يكن عصر الصحافة الذهبي، عصر الكشف عن فيتنام او عن الووترغيت، لم يكن ذهبياً جداً كهذا العصر، فقد كان ينبغي الانتظار لسنوات لتتكشف الاكاذيب حول (النجاحات) العسكرية الاميركية في فيتنام، ولأشهر، نسي القسم الاعظم من اعضاء الصحافة ان يروا عظم العمليات الاجرامية للبيت الابيض خلال حكم نيكسون، ومنذ تلك المدة، كانت السلطة الرابعة لاهية وغافلة في معظم الوقت، لقد اخفق الصحفيون اكثر من مرة، غير ان مشكلة السنوات الاخيرة هي ان الصحفيين جعلوا من انفسهم صدى لتصريحات وسائل الاعلام غير النزيهة وسعوا إلى تخفيف الشكوك وانكار وجود الخلافات، وكانت الولايات المتحدة الاميركية المتخبطة في هول الحالة الطارئة بحاجة اكثر من أي وقت مضى إلى صحافة صلبة ورصينة، وبدلاً من هذا تركت عدداً كبيراً جداً من الناس يعتقدون بان الارهابيين الذين ارتكبوا احداث الحادي عشر من ايلول عام (٢٠٠١) كانوا عراقيين وان صدام حسين كان متورطاً في المحاولات وان الولايات المتحدة الاميركية كانت حقاً قد وجدت اسلحة الدمار الشامل في العراق، وليس من المبالغة التأكيد على ان الصحافة جعلت الرأي العام ينقض على كل واحدة من هذه الموضوعات الحيوية في عصرنا، ولنبدأ بالايام الـ (٣٥) التي لا تنسى من عام الفين في فلوريدا عندما سمح الصحفيون للجمهوريين بالتخلص من ورطة من خلال سرد القصة التي كانوا قد اعدوها وهي ان بوش كان المنتصر المفترض وان آل غور كان يسعى في الحقيقة لكي يغتصب منه فرصته.

وعلى الـ (NBC- لم يكف (تم روسيرت) عن دعوة آل غور إلى التصرف بحكمة رجل دولة والاعتراف بهزيمته، ولم اسمع ولو لمرة واحدة عبر التلفزيون من يقترح على بوش ان ينسحب بلباقة، بل صور بوش على انه الرئيس الذي سوف يكون وآل غور على انه مغتصب وانه المشوش والمخل بالنظام، ثم ما ان دخل جورج بوش إلى البيت الابيض حتى كانوا يوفرون عليه التحقيقات الدقيقة! وعلى اية حال، كانت سمعة هذا البيت الابيض معروفة في صفق الباب بوجه الصحفيين. وبعد الحادي عشر من ايلول عام ٢٠٠٠ كان الرئيس قد بدأ بمهامه، على الامل حتى بدأت اخبار الجثث الاميركية المتكدسة في العراق واخبار سجن ابي غريب بالتسرب، وكان الصحفيون يخشون كما يبدو من ان يتهمهم احدهم بوطنية مهتزة ان غامروا في الكتابة عن زوال حظوة قائد الجيوش، وهكذا تحولت تصريحات البيت الابيض في وسائل الاعلام إلى حقائق قائمة وكانت الاشهر التي تلت الحرب مسرحاً لـ (سلسلة) فاضحة من السذاجة، فعندما اكدت الحكومة على شراء صدام حسين لأنابيب الالمنيوم يثبت بانه يسعى إلى تطوير الاسلحة النووية سكت الصحفيون عن الشكوك التي عبرت عنها مجموعة في الاستخبارات، وعندما اعلن بوش بان صدام حسين حصل على اليورانيوم من افريقيا دون الصحفيون حديثه باخلاص ودقة، بينما كانت الوكالة الدولية للطاقة الذرية قد كذبت هذه المزاعم والادعاءات وكان واضحاً ان هذه الوثائق كانت مزورة، وعندما فرض كولن باول على الامم المتحدة عرض افلام شفافة إلى جانب جورج تينت، مدير الاستخبارات المركزية آنذاك بدوره الصامت صدق الجميع ذلك على الفوز. وخلال العمليات، حيث كانت الصحف المتلفزة مزينة في الغالب باعلام وحملات تشجع على الحرب، بذل الصحفيون كل ما بوسعهم ليثبتوا بانهم كانوا في المعسكر الصحيح، وبدلاً من الاهتمام بالمعركة كما يراها الجانب العراقي، فانهم حذوا حذو الصحفيين الذين حصلوا على رخصة من البنتاغون لمرافقة الوحدات القتالية، واخترعوا رؤية طهرية للصراع واظهروا سقوط تمثال صدام حسين وحولوا انقاذ جسيكا لينش إلى احد افلام الحركة الملتوية كما واتت لينش الشجاعة للاشارة إلى ذلك، وبوسعنا ان نتساءل هل كان الكشف عما جرى في ابي غريب سيجد طريقة إلى احدى الصحف لو لم ينقل شهود من الداخل الصور الرقمية؟ واذا كان التقصير الصحفي حول العراق استثناء، لكانت لنا ثقافة اكبر بوسائل الاعلام حول موضوعات اخرى لكنها كانت تميل بانتظام إلى لعبة الانقياد الاعمى إلى درجة انها كانت تتدافع لكي تتناول الموضوع ذاته.

لقد اعطى اول تعديل في دستور الولايات المتحدة الاميركية اهمية وحماية خاصة للصحافة ليس لان الآباء المؤسسين كانوا معجبين بالصحف في عصرهم (كانت كبيرة الحجم وفظة)، بل لانهم كانوا يعرفون ان السلطة من دون كوابح تميل بشكل طبيعي إلى تعظيم ذاتها، وحموا الصحافة ليس لانهم كانوا يعتبرون المحررين قديسين او علماء بل لانهم كانوا يعرفون انه ربما كان يجب ان يكون هناك آثمون بلا عراقيل للحد من طموحات اكبر الآثمين بين الجميع. واذا كان بوسعهم مواجهة حرب على المستوى العالمي وقضية سخونة الارض فانهم ربما سيقولون في انفسهم "ازاء مثل هذه الاخطار فان الدليل قائم اليوم على اننا محقون بالالتزام باستمرار بحرية الصحافة... وبالتأكيد، ففي هذه الاوقات التي تضع ضمير الانسان على المحك، فان كلاب الحراسة في الصحافة سوف يسمعون نباحهم... فتخيلوا خيبتهم عندما يرون الصحافة تتحول إلى قطاع اعلانات منير للشفقة والمقصود بها وسائل الاعلام.

ترجمة : زينب محمد
عن : الفيغارو

الحياة لا تتوقف على الدستور الأوروبي المشترك

إذا كانت نتيجة الاستفتاء في فرنسا هي رفض المعاهدة الدستورية الخاصة بالاتحاد الأوروبي، يمكن لذلك أن يبدئ فترة من الإرباك و الفوضى و تبادل الاتهامات. سيزيد ذلك من صعوبة معالجة الاتحاد الأوروبي قضايا مهمة مثل المفاوضات الهادفة إلى التوصل لتفاهم بخصوص الميزانية، توسع الاتحاد الأوروبي أكثر، وبرنامج ليشبونة الخاص بالإصلاح الاقتصادي، إضافة إلى تحديات السياسة الخارجية، مثل العلاقات مع إيران و روسيا. وإذا كانت نتيجة الاستفتاء في هولندة الرفض أيضا، وهي تجري الاستفتاء بعد فرنسا بثلاثة أيام، سيؤدي ذلك إلى عواقب مماثلة.

إذا قال الفرنسيون أو الهولنديون (لا)، على المجلس الأوروبي (أي رؤساء الدول ورئيس اللجنة الأوروبية).أن يجتمع فوراً. والرسالة التي سيوجهها إلى الجميع يجب أن يكون مفادها أن هزيمة الاستفتاء ليست كارثة، وانه سيتم العثور على طرائق لتحسين عمل مؤسسات الاتحاد الأوروبي، وأن الاتحاد سيستمر في عمله كالمعتاد. ويمكن للهجة متفائلة وواثقة أن تطمئن فئة رجال الأعمال وأصحاب الشركات بأن الاتحاد الأوروبي وقوانينه لن ينحلا، ويمكنها أيضاً أن تطمئن جيران الاتحاد بأنه لن يصبح منطوياً على نفسه.

على المجلس الأوروبي أن ينبذ اقتراح جان كلود جنكر، رئيس وزراء لوكسمبورغ، بأن على الأعضاء الآخرين أن يستمروا في المصادقة على الدستور . يبدو أن السيد جنكر يعتقد بأنه إذا تبنى الجميع الاتفاقية الخاصة بالدستور الأوروبي المشترك سيدفع ذلك بالفرنسيين إلى تغيير رأيهم خلال استفتاء ثان. ولكن دولاً أوروبية كثيرة ستفترض أن قول فرنسا (لا) قد قتل المعاهدة.

على المجلس أن يحترم رغبات الناخبين الفرنسيين (أو الهولنديين) بأن يعلن موت الاتفاقية. ولكن عليه أن يعلن أيضاً استراتيجية من ثلاثة أجزاء كي يحافظ على تركيز الاتحاد و تطلعه إلى الأمام. الجزء الأول هو أن الاتحاد الأوروبي سيبقى ملتزماً بالأولويات الحالية: التوصل إلى اتفاق بخصوص الميزانية، بدء المحادثات مع كل من تركيا و كرواتيا بشأن عضويتهما في الاتحاد، تطوير علاقات أقوى مع جيران الاتحاد، المضي قدماً في الإصلاح الاقتصادي (بما في ذلك دليل الخدمات) وصولاً إلى المؤتمر التجاري الدوري في الدوحة.

الجزء الثاني: أن تقوم الحكومات بتطبيق بعض بنود السياسة الخارجية الواردة في الاتفاقية. المؤسسات القائمة غير ملائمة لخدمة السياسة الخارجية المشتركة الجنينية للاتحاد. لحسن الحظ، يمكن تطبيق أجزاء من الاتفاقية انطلاقاً من الأسس القانونية للمعاهدات القائمة. يمكن للاتحاد أن ينشئ (قسم النشاطات الخارجية)، وهو نوع من السلك الدبلوماسي الخاص بالاتحاد الأوروبي. ويمكن أن ينشئ منصب وزير الخارجية للاتحاد عن طريق دمج مهمات الممثل الأعلى للاتحاد (وهو حاليا خافير سولانا) ومفوض العلاقات الخارجية —ما دامت أسبانيا قد عينت السيد سولانا في منصب المفوض واضطلع هو بحقيبة العلاقات الخارجية. يمكن للسيد سولانا أن يرأس اجتماعات وزراء الخارجية بدلاً من أن يترأسه الوزراء أنفسهم بشكل دوري. ولكن معظم بنود الاتفاقية لا يمكن أن تطبق من دون المصادقة عليها.

الجزء الثالث: على الحكومات أن تعلن عن فترة توقف قصيرة قبل العودة إلى مسألة اتفاقات الاتحاد القائمة. بعد التأمل في نقاط القوة و نقاط الضعف الخاصة باتفاقيات الاتحاد لمدة عام مثلاً، تجتمع هذه الحكومات في (مؤتمر حكومي مصغر) يتخذ القرار في إجراء بعض الإصلاحات. التي ستمنح الحكومات فرصة الاحتفاظ ببنود أساسية من الاتفاقية الدستورية، مثل قوانين (الأغلبية المضاعفة) الخاصة بالانتخاب، (وهي أكثر بساطة وعدالة من القوانين الانتخابية الحالية)، ومثل خلق منصب رئيس الإتحاد الأوروبي أو تخفيض عدد المفوضين. وعلى الحكومات أن تتفادى اختيار البنود التي تزيد من نفوذ الاتحاد، مثل توسيع نطاق التصويت بالأغلبية ليشمل مجالات جديدة.

مثل هذه الإصلاحات سوف تشكل معاهدة جديدة. معظم حكومات الاتحاد سترغب في تفادي إجراء استفتاء آخر و ستصادق على هذا بإخضاعه للتصويت داخل البرلمانات. سيطالب المشككون بإجراء استفتاءات، وسيعلنون شكواهم من أن السياسيين المغرورين يبنون الاتحاد الأوروبي مرة أخرى من وراء ظهر الشعوب. على الحكومات أن تواجه بشجاعة هذه المطالب، وتشير إلى أن معظم بنود اتفاقية الدستور الأوروبي المشترك قد تم التخلي عنها. وعليها أن تبين أن الاتفاقية المصغرة تتعلق بالتكيف الذي سيجعل الاتحاد الأوروبي يعمل على نحو أفضل وليس بمنح الاتحاد المزيد من النفوذ.

السيد جنكر و غيره من المتحمسين للدستور الأوروبي المشترك سيرحبون بهذه الاستراتيجية أكثر من غيرهم. سيكرهون أن يخسروا اتفاقية الدستور الأوروبي المشترك التي عملوا بجد من أجلها. وربما عليهم أن يعزّوا أنفسهم ببنود الاتفاقيات القائمة ويسمحوا لمجموعات من الدول الأعضاء بتعاون اكبر في بعض المجالات. ولكن عليهم أن يقبلوا بأن الاتحاد الأوروبي ككل لا يمكن أن يتخذ خطوات أساسية مهمة باتجاه أوروبا متحدة إلا إذا استطاع أن يقنع الناخبين بتأييده في ذلك.

*كاتب هذا المقال هو تشارلز غرانت ،مدير المركز الأوروبي للإصلاح ومؤلف (ماذا يحدث إذا قالت بريطانيا (لا)؟).
ترجمة : نوال لايقة
عن : الفايننشال تايمز البريطانية ، عدد ٢٣ أيار ٢٠٠٥

المعارضة المصرية تستنكر الاصلاحات الشكلية

بقلم : سيسيل هينون

هذا هو الحدث التاريخي الاول من نوعه حيث اصبح بامكان عدة مرشحين الظهور في الانتخابات الرئاسية. وتحت الجو المشوب بالتظاهرات والضغط المتزايد من قبل النظام تمت الموافقة على القرار الرئاسي بشبه اجماع فيما يخص تبني البرلمان لهذا المشروع ؛ إلا ان هذا الامر لم يثر في المعارضة المصرية غير النقمة والغضب.

ولا تزال المعارضة تجتمع تحت شعار "كفاية" التي ترفض الاصلاحات الشكلية والشروط غير المقبولة التي تم فرضها لتحجيم المرشحين المستقلين.

ولحد الآن لم يتم تحديد أي مرشح من قبل البرلمان قبل بدء مرحلة الاستفتاء الشعبي. اما بالنسبة لمبارك "المفضل من قبل الحزب الوطني الديمقراطي الذي يشكل ٨٥٪ من المجلس" فهو لا يزال يصر على هذه الاجراءات. وقد كانت مدة حكم مبارك تتجدد كل ست سنوات منذ عام ١٩٨١ وهي ذكرى وصوله إلى الحكم، وبقيت نسب انتصاراته تتراوح بين ٩٨,٤٪ إلى ٩٣,٧٪.

والآن وفي عمر السابعة والسبعين وبعد اربع وعشرين عام في السلطة، لا يزال يحتفظ بالرقم القياسي في طول مدة الهيمنة على مصر.

اما اعلانه في ٢٦ شباط الماضي الذي فتح الطريق نحو انتخابات رئاسية متعددة وباقتراع عام، فقد كان كالمفاجأة العظيمة التي اثارت الآمال اكثر من الشك والريبة، واليوم نرى ان كل الآمال قد خابت.

وطبقاً للتعديل الدستوري الذي نص عليه البرلمان، يجب على المرشحين المستقلين ان يحصلوا في الاقل على موافقة ٢٥٠ عضواً منتخباً في المجلس الوطني او البلدي والذين ينتمون وباغلبية ساحقة إلى حزب حسني مبارك.

وهذا الشرط يبين استحالة وصول احد المرشحين من المجتمع المدني او من حركة الاخوان المسلمين الممنوعة من الناحية الرسمية والتي تعاني من القمع من قبل النظام.

ان الاحزاب الرسمية فقط هي التي لن تخضع إلى أي تقييد في انتخابات ايلول ٢٠٠٥، ولكنها لكي تبرر مشاركتها في الانتخابات يجب ان تشغل كحد ادنى ٥٪ من مقاعد البرلمان وان تثبت ممارستها للنشاطات الفعالة والمستمرة على مدى خمس سنوات.

وتطبيق هذه الشروط سيؤدي إلى ابعاد احزاب المعارضة الاساسية: التجمع الماركسي بقيادة رفعت السيد، حزب الوفد الليبرالي بقيادة نعمان جمعة وحزب الغد بقيادة ايمن نور؛ والذين لا يمتلكون حالياً هذه المميزات، كما اكدت هذه التشكيلات السياسية على رفضها لهذه التعديلات الجديدة.

وقد صرح الدكتور اشرف من التجمع الماركسي وبغضب واضح بان: "مشاركة عدة مرشحين هي بالفعل ظاهرة جيدة، ولكن هذا الاصلاح هو ليس إلا نفاقاً؛ وما نحن واثقون منه ان كل شيء قد تم تدبيره لأجل التأكد من اعادة انتخاب حسني مبارك تحت ظل مشهد براق يسمى الديمقراطية.".

ولهذا بدأ قادة "كفاية" ينادون بمقاطعة الانتخابات التحضيرية التي ستثبت القرار النهائي للانتخابات.

وفي القاهرة، برزت من جديد التظاهرات واللافتات التي تنادي بدعم رئيس الدولة حسني مبارك وتكثيف التظاهرات لصالحه. وهذه الحالة تشير إلى ان الرئيس الحالي مبارك سيكون أحد المرشحين في الانتخابات الرئاسية المقبلة.

والأدهى من ذلك انهم لجأوا إلى خطابات رنانة في مصر، وهي نداءات الرفض الصادرة عن مناصري مبارك تجاه "التدخلات الاجنبية" وبالخصوص الامريكية في شؤون البلاد الداخلية.

وان هذه التظاهرات تتصرف بطرق غريبة في بعض الاحيان كقيامها بتوزيع صور الرئيس المصري إلى المصلين في جامع الازهر اثناء صلاة الجمعة مع وجود فرق شرطة ذات انتشار واسع.

اما من جانب المعارضة فان نبرتها ايضاً بدأت بالتصاعد وان المجموعات الصغيرة لا تزال تطالب كفاية بتكسير الصخور لمنع المدة الرئاسية الخامسة لمبارك ولرفع حالة الطوارئ التي تمنع التجمع والتظاهر منذ مقتل انور السادات في عام ١٩٨١، وبعد الاستجوابات واجراءات الحبس الاحتياطي للمئات من عناصر الاخوان المسلمين خلال اقل من عشرة ايام اعلن قائد هذه الحركة "مهدي عاكف" ان: "ستبقى حركتنا على اهبة الاستعداد وستقاوم حتى درجة "العصيان المدني" لاجل الدفاع عن مطالبينا".

ترجمة : منذر مظفر المدفعي
عن : اللوموند